

شركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية ش.م.ك.ع.

البيانات المالية

31 ديسمبر 2015

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى حضرات السادة المساهمين

شركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية ش.م.ك.ع.

تقرير حول البيانات المالية

لقد تم تعييننا لتدقيق البيانات المالية المرفقة لشركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية ش.م.ك.ع. ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ونظراً للأمر المبين في فقرة "أساس عدم إبداء الرأي"، فإننا لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أساس عدم إبداء الرأي

أ) كما هو مفصّل عنه في الإيضاح رقم 2 حول البيانات المالية، تكبّبت الشركة خسارة بمبلغ 300,649 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (2014: تكببت خسارة بمبلغ 1,314,703 دينار كويتي) وكما في 31 ديسمبر 2015، تجاوزت الخسائر المتراكمة على الشركة رأسمال الشركة؛ كما تجاوزت المطلوبات المتداولة بصورة جوهرية موجوداتها المتداولة التي يمكن تحقيقها على المدى القصير. وقرر مجلس إدارة الشركة بتاريخ 16 مارس 2011 وقف رحلات الطيران كما دعا لانعقاد جمعية عمومية غير عادية لمساهمي الشركة لاتخاذ القرار حول مستقبل الشركة. وفي عام 2013، فوّضت الجمعية العمومية غير العادية مجلس الإدارة لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لإعادة تشغيل عمليات الشركة. وفي عام 2014، اعتمدت الجمعية العمومية غير العادية إطفاء الخسائر المتراكمة على الشركة وشطب أسهم الخزينة الخاصة بها بمبلغ 48,877,193 دينار كويتي ومبلغ 1,267,827 دينار كويتي، على التوالي، كما في 31 ديسمبر 2013 وذلك مقابل تخفيض رأسمال الشركة بمبلغ 40,000,000 دينار كويتي أي من مبلغ 50,000,000 دينار كويتي إلى مبلغ 10,000,000 دينار كويتي والاحتياطي القانوني بمبلغ 356,991 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013؛ كما اعتمدت الجمعية العمومية غير العادية اقتراح مجلس إدارة الشركة بزيادة رأسمال الشركة من مبلغ 10,000,000 دينار كويتي إلى مبلغ 24,000,000 دينار كويتي من خلال طرح عند 140,000,000 سهم إضافي إما إلى المساهمين الحاليين للشركة أو إلى مساهمين استراتيجيين جدد. في عام 2015، اعتمدت هيئة أسواق المال طرح الأسهم وأبدى المساهمون الحاليون ومساهم جديد الاهتمام بالاكتمال في مبلغ 3,595,176 دينار كويتي. لاحقاً لنهاية السنة، طلب المستثمر الرئيسي الذي أبدى رغبته بالاكتمال في مبلغ 3,500,000 دينار كويتي إلغاء هذا الاكتتاب. الأمر الذي أدى إلى إلغاء زيادة رأس المال في 11 يناير 2016، وبناء عليه، نتج عن ذلك طلب الإدارة لانعقاد جمعية عمومية غير عادية لتخفيض الأسهم المصرح بها إلى 10,000,000 دينار كويتي ومناقشة الخطط المستقبلية للشركة. وتتوقف قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية على توفير أموال إضافية من خلال زيادة رأس المال إما من مساهمي الشركة الحاليين أو من المساهمين الاستراتيجيين الجدد وضمن قروض إضافية. إننا لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتحديد ما إذا كانت الشركة سوف تكون قادرة على زيادة رأس المال أو الحصول على قروض إضافية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى حضرات السادة المساهمين

شركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية ش.م.ك.ع. (تتمة)

أساس عدم إبداء الرأي (تتمة)

ب) كما هو مفصّل عنه في الإيضاح 11 حول البيانات المالية، قام أحد المؤجرين برفع دعاوى قضائية ضد الشركة لاسترداد مستحقاته والمطالبة بإجمالي مبلغ 3,424,913 دينار كويتي. وخسرت الشركة إحدى هذه الدعاوى المنظورة أمام محكمة أول درجة وقامت بالاستئناف على الحكم. إن القرار النهائي في الدعاوى القضائية لا يمكن تحييده، ولذلك لم يتم احتساب مخصص لها في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. إن أي مخصص مسجل سوف يكون له تأثير ناتج على المركز المالي للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. وتوجد أيضاً مطالبات قانونية مرفوعة ضد الشركة من قبل مدعين آخرين ولا يمكن تحديد النتيجة النهائية لهذه الدعاوى من قبل الشركة.

ج) إننا لم نتمكن من الحصول على تأكيدات مستقلة حول الدائنين بمبلغ 4,791,056 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 4,720,930 دينار كويتي). كما لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية من خلال إجراءات تدقيق بديلة للوصول إلى قناعة بأن الدائنين والمصروفات المستحقة قد تم إدراجها بصورة عادلة كما في 31 ديسمبر 2015.

د) لدى الشركة عقار ومعدات بمبلغ 3,767,190 دينار كويتي (2014: 3,971,204 دينار كويتي) بما يمثل نسبة 79% من إجمالي موجودات الشركة (2014: 79%). يتضمن هذا المبلغ مبنى مكتبي ذا صافي قيمة دفترية بمبلغ 3,560,822 دينار كويتي (2014: 3,693,976 دينار كويتي) بما يمثل نسبة 95% من صافي القيمة الدفترية للعقار والمعدات كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 95%). تم إدراج المبنى المكتبي بمبلغ معاد تقييمه يتمثل في القيمة العادلة للمبنى في تاريخ إعادة التقييم ناقصاً أي استهلاك لاحق متراكم. وسوف يعتمد المبلغ الممكن استرداده للمبنى كما في 31 ديسمبر 2015 على ما إذا كان لدى الشركة القدرة على إعادة تشغيل العمليات. ولم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة من خلال إجراءات التدقيق البديلة للوصول إلى قناعة بأنه قد تم إدراج العقار والمعدات بصورة عادلة كما في 31 ديسمبر 2015.

هـ) لدى الشركة أصل مالي متاح للبيع بمبلغ 887,250 دينار كويتي (2014: 887,250 دينار كويتي) بما يمثل نسبة 18% من إجمالي موجودات الشركة (2014: 18%). ولم نتمكن من الحصول على القيمة العادلة للأصل المالي متاح للبيع ولم نتمكن أيضاً من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة من خلال إجراءات التدقيق البديلة للوصول إلى قناعة بأنه قد تم إدراج الموجودات المالية المتاحة للبيع بصورة عادلة كما في 31 ديسمبر 2015.

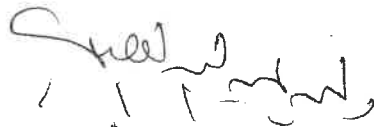
عدم إبداء الرأي

نظراً لأهمية الأمور التي تم مناقشتها في فقرات "أساس عدم إبداء الرأي"، فإننا لم نتمكن من الحصول على أدلة مناسبة وكافية لتقييم أساس إمكاننا من إبداء رأي التدقيق. وبالتالي، فإننا لا نعبر عن رأي حول هذه البيانات المالية.

**تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى حضرات السادة المساهمين
شركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية ش.م.ك.ع. (تتمة)**

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً، استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها، وبسبب الأمور المبينة في فقرات "أساس عدم إبداء الرأي"، أننا لم نتمكن من استنتاج أن الشركة تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وفقاً لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012، وحيث إن الخسائر المتراكمة على الشركة قد تجاوزت ثلاثة أرباع رأس المال المدفوع للشركة كما في 31 ديسمبر 2015، يتعين على مجلس إدارة الشركة الدعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية للمساهمين لمناقشة الخطة المستقبلية للشركة. ونبين أيضاً أننا، بسبب أهمية الأمور التي تمت مناقشتها في فقرات "أساس عدم إبداء الرأي"، لم نتمكن من الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق ولم نتمكن أيضاً من تحديد ما إذا كانت البيانات المالية تتضمن كافة المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وما إذا كان هناك أية مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط الشركة أو مركزها المالي.


وليد عبد الله العصيمي
العيان والعصيمي وشركاهم


وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

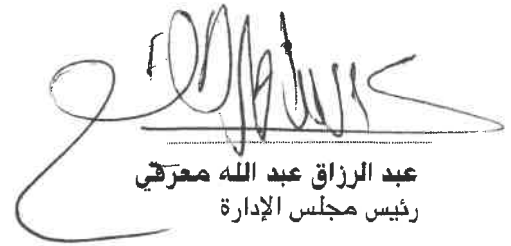
22 مارس 2016
الكويت

2014 دينار كويتي	2015 دينار كويتي	إيضاحات	
(634,530)	(204,014)	4	استهلاك
(177,236)	-		مخصص بضاعة متقادمة
(288,512)	-	6	شطب أرصدة مدينة
11,812	2,054		إيرادات فوائد
12,291	16,759		إيرادات أخرى
(238,528)	(115,448)		مصروفات عمومية وإدارية
(1,314,703)	(300,649)		خسارة السنة
-	-		إيرادات شاملة أخرى
(1,314,703)	(300,649)		إجمالي الخسائر الشاملة للسنة

2014 دينار كويتي	2015 دينار كويتي	إيضاحات	الموجودات
			موجودات غير متداولة
3,971,204	3,767,190	4	عقار ومعدات
887,250	887,250	5	موجودات مالية متاحة للبيع
<u>4,858,454</u>	<u>4,654,440</u>		
			موجودات متداولة
44,309	44,309		بضاعة
31,349	86,310	6	مدينون ومدفوعات مقدماً
112,932	13,832		أرصدة لدى البنوك ونقد
<u>188,590</u>	<u>144,451</u>		
<u>5,047,044</u>	<u>4,798,891</u>		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
10,000,000	10,000,000	7	رأس المال
-	-	7	احتياطي قانوني
-	-	9	أسهم خزينة
1,195,685	1,195,685	7	فائض إعادة تقييم
(11,102,732)	(11,403,381)		خسائر متراكمة
<u>92,953</u>	<u>(207,696)</u>		إجمالي حقوق الملكية
			مطلوبات متداولة
233,161	215,531		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
4,720,930	4,791,056	8	دائنون ومصروفات مستحقة
<u>4,954,091</u>	<u>5,006,587</u>		إجمالي المطلوبات
<u>5,047,044</u>	<u>4,798,891</u>		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات



عماد جواد بوخمسين
نائب رئيس مجلس الإدارة



عبد الرزاق عبد الله معرقبي
رئيس مجلس الإدارة

2014 دينار كويتي	2015 دينار كويتي	إيضاحات	أنشطة العمليات
(1,314,703)	(300,649)		خسارة السنة
			تعديلات غير نقدية لمطابقة خسارة السنة بصافي التدفقات النقدية:
634,530	204,014	4	استهلاك
177,236	-		مخصص بضاعة متقادمة
288,512	-	6	شطب أرصدة مبنية
(11,812)	(2,054)		إيرادات فوائد
(226,237)	(98,689)		
			التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
459,554	(54,961)		مدينون ومدفوعات مقدماً
(712,678)	70,126		دائون ومصروفات مستحقة
(479,361)	(83,524)		التدفقات النقدية المستخدمة في العمليات
(74,913)	(17,630)		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين مدفوعة
(554,274)	(101,154)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة العمليات
			أنشطة الاستثمار
11,812	2,054		إيرادات فوائد مستلمة
11,812	2,054		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
(542,462)	(99,100)		صافي النقص في الأرصدة لدى البنوك والنقد
655,394	112,932		الأرصدة لدى البنوك والنقد في 1 يناير
112,932	13,832		الأرصدة لدى البنوك والنقد في 31 ديسمبر

شركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية ش.م.ك.ع.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

المجموع دينار كويتي	خسائر مترابطة دينار كويتي	فائض إعادة تقييم دينار كويتي	أسهم خزينة دينار كويتي	احتياطي قانوني دينار كويتي	رأس المال دينار كويتي
92,953 (300,649)	(11,102,732) (300,649)	1,195,685 -	- -	- -	10,000,000 -
(300,649)	(300,649)	-	-	-	-
(207,696)	(11,403,381)	1,195,685	-	-	10,000,000
1,407,656 (1,314,703)	(48,877,193) (1,314,703)	1,195,685 -	(1,267,827) -	356,991 -	50,000,000 -
(1,314,703)	(1,314,703)	-	-	-	-
-	39,498,991	-	-	(356,991)	(39,142,000)
-	(409,827)	-	1,267,827	-	(858,000)
92,953	(11,102,732)	1,195,685	-	-	10,000,000

كما في 1 يناير 2015
خسارة السنة

إجمالي الخسائر الشاملة للسنة
كما في 31 ديسمبر 2015

كما في 1 يناير 2014
خسارة السنة

إجمالي الخسائر الشاملة للسنة
إطفاء خسائر مترابطة (إيضاح 7)
شطب أسهم خزينة (إيضاح 7)

كما في 31 ديسمبر 2014

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 11 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1 معلومات حول الشركة

تم التصريح بإصدار البيانات المالية لشركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية ش.م.ك.ع. ("الشركة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 22 مارس 2016. إن الجمعية العمومية لمساهمي الشركة الأم لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

لقد تم اعتماد البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 من قبل الجمعية العمومية لمساهمي الشركة خلال الجمعية العمومية السنوية العادية المنعقدة في 21 مارس 2016.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي بموجبه تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012، وسوف يستمر العمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012 إلى أن يتم إصدار لائحة تنفيذية جديدة.

إن الشركة هي شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 14 مايو 2006، وعنوان مكتبها المسجل هو ص.ب. 3355، الصفاة 13036، دولة الكويت. تعمل الشركة على تشغيل إحدى الخطوط الجوية وهي الخطوط الجوية الوطنية حتى 16 مارس 2011.

إن أهداف الشركة هي كما يلي:

- خدمات النقل الجوي؛
- تقديم الخدمات الأرضية وخدمات التنظيف للطائرات، بالإضافة إلى تزويد الطائرات بالماء والإمدادات الأخرى؛
- خدمة تأجير الطائرات؛
- خدمات السياحة والشحن؛
- إدارة المشاريع؛
- استثمار الفوائض المالية في محافظ استثمارية تدار من قبل مؤسسات متخصصة؛ و
- للشركة الحق في أن تشترك مع شركات أخرى تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تشتري هذه الشركات أو تشترك في حقوق ملكيتها.

بدأت الشركة عمليات الخدمات الجوية في 24 يناير 2009. في 16 مارس 2011، قرر مجلس إدارة الشركة وقف عمليات الخدمات الجوية مؤقتاً بسبب الخسائر الكبيرة التي تكبته الشركة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزامات الدين تجاه البنوك والمؤجرين والدائنين الآخرين. اعتباراً من 6 سبتمبر 2011، تم تعليق ترخيص الشركة بتشغيل الخدمات الجوية من قبل الهيئة العامة للطيران المدني والذي لم يتم تجديده حتى تاريخ إصدار هذه البيانات المالية.

تم إدراج أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية في 15 ديسمبر 2008. واعتباراً من 12 فبراير 2012، تم وقف إدراج أسهم الشركة من قبل سوق الكويت للأوراق المالية.

2 المفهوم المحاسبي الأساسي

2

تكببت الشركة خسائر بمبلغ 301,299 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (2014: تكببت خسارة بمبلغ 1,314,703 دينار كويتي). وكما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014، تجاوزت الخسائر المتراكمة للشركة رأسمالها بصورة جوهرية؛ كما تجاوزت المطلوبات المتداولة للشركة موجوداتها المتداولة بصورة جوهرية ويمكن تحقيقها على المدى القصير. فضلاً عن ذلك، تم إنهاء خدمة جميع موظفي الشركة. وفي 16 مارس 2011، قرر مجلس إدارة الشركة وقف رحلات الطيران، ودعا لعقد الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة لاتخاذ قرار بشأن مستقبل الشركة. وفي 30 يونيو 2013، تم انعقاد الجمعية العمومية غير العادية وبلغ النصاب القانوني لها 51.91% واتخذت قرارها بأصوات بنسبة 51.908% من 51.91% بتفويض مجلس إدارة الشركة لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستئناف عمليات الشركة. في 28 مايو 2014، قرر مجلس إدارة الشركة إطفاء الخسائر المتراكمة للشركة وشطب أسهم الخزينة الخاصة بها بمبلغ 48,877,193 دينار كويتي و1,267,827 دينار كويتي على الترتيب، كما في 31 ديسمبر 2013 مقابل تخفيض رأسمال الشركة بمبلغ 40,000,000 دينار كويتي من 50,000,000 دينار كويتي إلى 10,000,000 دينار كويتي والاحتياطي القانوني بمبلغ 356,991 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2013؛ وقرر المجلس أيضاً زيادة رأسمال الشركة من 10,000,000 دينار كويتي إلى 24,000,000 دينار كويتي من خلال عرض عدد 140,000,000 سهم إضافي إما على المساهمين الحاليين للشركة أو مساهمين استراتيجيين جدد.

2 المفهوم المحاسبي الأساسي (تتمة)

في 10 يونيو 2014، تم انعقاد الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة وبلغ النصاب القانوني لها 51.448٪ ووافقت نسبة 51.446٪ منه على مقترحات مجلس الإدارة سالف الذكر وقامت بتفويض مجلس إدارة الشركة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة. في 20 أكتوبر 2014، تم الانتهاء من الإجراءات القانونية للقرارات سالف الذكر. إلا أنه لم يتم إصدار الأسهم الإضافية المصرح بها البالغ عددها 140,000,000 سهم أو التقدم للاكتتاب فيها.

في 2015، وافقت هيئة أسواق المال على الطرح، وقام مجلس الإدارة بفتح الاكتتاب من 13 سبتمبر 2015 حتى 13 ديسمبر 2015. وأبدى المساهمين الحاليين ومساهم جديد رغبتهم في الاكتتاب بمبلغ 3,595,176 دينار كويتي بما يمثل 26.19٪ من الزيادة المخطط لها. لاحقاً لنهاية السنة، في 6 يناير 2016، طلب المستثمر الذي كان لديه رغبة في الاكتتاب بمبلغ 3,500,000 دينار كويتي إلغاء اكتتابه تاركاً مبلغ 95,176 دينار كويتي فقط بما يمثل أقل من 1٪ من الزيادة المخطط لها. مما أدى إلى إلغاء الزيادة في رأس المال في 11 يناير 2016 وبالتالي مطالبة الإدارة بعقد جمعية عمومية غير عادية لتخفيض الأسهم المصرح بها إلى 10,000,000 دينار كويتي. إن قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية تعتمد على توفير أموال إضافية من خلال زيادة رأس المال إما عن طريق مساهمي الشركة الحاليين أو من المساهمين الاستراتيجيين الجدد والحصول على قروض إضافية. لم تتمكن الإدارة من تحديد مدى قدرة الشركة على زيادة رأس المال أو الحصول على قروض إضافية. إذا لم تتمكن الشركة من استئناف عملياتها في المستقبل القريب، فقد لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها ضمن المسار الطبيعي للأعمال. وبالتالي، قد يكون من الضروري إجراء تعديلات تعكس احتمالات الحاجة إلى تسهيل موجودات بخلاف المسار الطبيعي للأعمال مقابل مبالغ قد تختلف بشكل كبير عن المبالغ المدرجة حالياً في بيان المركز المالي. إضافة إلى ذلك، قد يتعين على الشركة إعادة تصنيف الموجودات غير المتداولة كموجودات متداولة، وقد تظهر بعض الالتزامات والمطلوبات الطارئة. لم يتم إجراء تلك التعديلات على هذه البيانات المالية، وبالتالي تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

3 السياسات المحاسبية الهامة

3.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل ليتضمن قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية للشركة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية وعملة العرض للشركة.

3.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق التعديلات التالية على المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة على الشركة والتي تسري اعتباراً من 1 يناير 2015:

إن طبيعة وتأثير هذه التغييرات موضحة أدناه. على الرغم من تطبيق هذه المعايير والتعديلات الجديدة للمرة الأولى في 2015، لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية السنوية للشركة. فيما يلي طبيعة وتأثير كل معيار أو تعديل جديد:

معيار المحاسبة الدولي 16 عقار وآلات ومعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 موجودات غير ملموسة
يسري التعديل بأثر رجعي ويوضح في معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38 إمكانية إعادة تقييم الأصل بالرجوع إلى البيانات الملحوظة من خلال تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل مقابل القيمة السوقية، أو تحديد القيمة السوقية للقيمة الدفترية وتعديل إجمالي القيمة الدفترية بناءً عليها على أساس نسبي بحيث تساوي القيمة الدفترية الناتجة القيمة السوقية. إضافة إلى ذلك، يمثل الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم الفرق بين الإجمالي والقيمة الدفترية للأصل. إن هذا التعديل لم يكن له أي تأثير على الشركة خلال السنة الحالية.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32
توضح هذه التعديلات المقصود بـ "لديها حق قانوني حالي ملزم بالمقاصة". توضح التعديلات أيضا معايير تأهل اليات التسوية غير المتزامنة لبيوت المقاصة للمقاصة ويتم تطبيقها بأثر رجعي. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

3.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات الصادرة ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للشركة. تنوي الشركة تطبيق هذه المعايير، متى أمكن ذلك، عندما سريان مفعولها.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية الذي يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وكافة الاصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يطرح المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. وينبغي التطبيق بأثر رجعي إلا أن تقديم معلومات المقارنة ليس إلزاميًا. إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للشركة ولكن لن يكون لها تأثير على تصنيف وقياس المطلوبات المالية للشركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 ويقدم نموذجا جديدا مكونا من خمس خطوات ينطبق على الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. وبموجب هذا المعيار تتحقق الإيرادات بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع الشركة أن يكون لها أحقية فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل.

وتقدم المبادئ الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 15 طريقة أكثر منهجية لقياس وتحقق الإيرادات.

ينطبق معيار الإيرادات الجديد على كافة الشركات ويحل محل كافة متطلبات تحقق الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية. ويلزم إما التطبيق الكامل أو المعدل بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 مع السماح بالتطبيق المبكر. تعمل الشركة حاليا على تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وتعتزم تطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب.

3.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي تتدفق عنده المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى الشركة ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها. يتم قياس الإيرادات وفقاً للقيمة العادلة للمقابل المستلم واستثناء الخصومات والتخفيضات. تقوم الشركة بتقييم ترتيبات إيراداتها لتحديد مقابل معايير معينة ما إذا كانت تعمل عن نفسها كشركة أساسية أو وكيل. انتهت الشركة إلى أنها شركة أساسية في كافة ترتيبات الإيرادات باستثناء إيرادات العمولات وإيرادات ترتيبات عمليات الشحن، حيث تعمل كوكيل.

إيرادات الفوائد

بالنسبة لكافة الأدوات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية التي تحمل فائدة المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، يتم تسجيل إيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدر على مدى العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر، حسيما هو ملائم، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي. يتم إدراج إيرادات الفوائد ضمن إيرادات التمويل في بيان الأرباح أو الخسائر.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقار وآلات ومعدات

يُدرج العقار والمعدات - باستثناء مباني المكاتب - بالتكلفة بالصافي بعد الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة - إن وجدت. تتضمن هذه التكلفة تكلفة استبدال جزء من العقار والمعدات وتكاليف الاقتراض لمشروعات الانشاءات طويلة الأجل التي تستوفي معايير التحقق. عند الحاجة إلى استبدال أجزاء جوهرية من العقار والمعدات على فترات دورية، تقوم الشركة بتسجيل هذه الأجزاء كموجودات مستقلة ذات أعمار إنتاجية محددة وتقوم باستهلاكها. وبالمثل، عند إجراء فحص شامل، تتحقق التكلفة ضمن القيمة الدفترية للعقار والمعدات كاستبدال عندما تستوفي معايير التحقق. ويتم إدراج جميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل عند تكبدها. وتسجل القيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لإخراج أصل من الخدمة بعد استخدامه ضمن تكلفة الأصل نفسه عندما يستوفي معايير التحقق للمخصص.

تسجل مباني المكاتب بالمبلغ المعاد تقييمه وهو القيمة العادلة للمبنى بتاريخ إعادة التقييم ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة اللاحقة، إن وجدت. ويتم إجراء عملية التقييم على فترات منتظمة للتحقق من عدم اختلاف القيمة الدفترية للمبنى بشكل مادي عن تلك القيمة التي كان سيتم تحييدها باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة التقارير المالية.

يتم تسجيل فائض إعادة تقييم في الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم إضافته إلى احتياطي إعادة تقييم الأصل في حقوق الملكية. ولكن، عند الحد الذي يتم عنده عجز إعادة تقييم لنفس الأصل المسجل سابقاً في بيان الدخل، تدرج الزيادة في بيان الدخل. يدرج عجز إعادة التقييم في بيان الدخل، باستثناء الحد الذي يتم عنده مقاصة الفائض القائم لنفس الأصل المدرج في احتياطي إعادة تقييم الأصل.

يتم التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الخسائر المتراكمة لغرض تحديد الفرق بين الاستهلاك على أساس المبلغ المعاد تقييمه للمبنى والاستهلاك على أساس التكلفة الأصلية للمبنى. إضافة إلى ذلك، يتم استبعاد الاستهلاك المتراكم كما في تاريخ إعادة التقييم مقابل إجمالي القيمة الدفترية للمبنى ويتم إعادة إدراج صافي المبلغ إلى المبلغ المعاد تقييمه للمبنى. عند الاستبعاد، يتم تحويل أي احتياطي إعادة تقييم يتعلق بالمباني التي يتم بيعها إلى الخسائر المتراكمة.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدر للموجودات كما يلي:

مباني مكاتب	10 إلى 20 سنة
أثاث وتركيبات	3 إلى 5 سنوات
أجهزة حاسب آلي	3 إلى 5 سنوات
سيارات	3 إلى 5 سنوات
أدوات ومعدات	5 سنوات
قاعات انتظار ومكاتب المطار	3 إلى 5 سنوات

بضاعة

يتم تقييم البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. إن التكاليف هي تلك المصروفات المتكبدة حتى يصل كل بند إلى مكانه ووضع الحال بما في ذلك سعر الشراء والنقل والتكاليف المباشرة الأخرى المحددة على أساس المتوسط المرجح.

تتضمن التكلفة المبدئية للبضاعة تحويل الأرباح والخسائر عند عمليات تغطية التدفقات النقدية المؤهلة والمحقة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى والمتعلقة بشراء مواد خام.

إن صافي القيمة الممكن تحقيقها هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الطبيعي ناقصاً التكاليف المقدر للإنجاز والتكاليف المقدر اللازمة لإجراء البيع.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحويل العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية مبدئياً بسعر صرف العملة الرئيسية السائد في تاريخ المعاملة.

ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المدرجة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ التقارير المالية. ويتم إدراج كافة الفروق الناتجة عن تسوية أو تحويل البنود النقدية في بيان الدخل.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات المبدئية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. تعامل الأرباح أو الخسائر الناتجة من إعادة تحويل البنود غير النقدية بصورة مماثلة لتحقيق الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للبند (فروق التحويل للبنود التي تم إدراج أرباح أو خسائر في قيمتها العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى أو ضمن بيان الدخل يتم تحققها أيضاً في الإيرادات الشاملة الأخرى أو بيان الدخل على التوالي).

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على وجود انخفاض في قيمة أصل ما. إذا ما ظهر مثل ذلك المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم الشركة بتقدير المبلغ المقدر الممكن استرداده لهذا الأصل. إن القيمة الممكن استردادها للأصل هي القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام، أيهما أكبر، ويتم تحديدها لكل أصل فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية واردة مستقلة بشكل كبير عن تلك التي تنتجها الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخضع إلى قيمته الممكن استردادها. عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضرائب والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم مراعاة المعاملات الحديثة بالسوق، إذا كانت متوفرة، في حالة عدم القدرة على تحديد أي من هذه المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب.

إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم أو أسعار الأسهم المعلنة للشركات التابعة المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة الأخرى.

تدرج خسائر انخفاض القيمة من العمليات المستمرة، بما في ذلك انخفاض قيمة البضاعة، في بيان الدخل ضمن فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الأصل الذي تعرض للانخفاض في قيمته، باستثناء للعقارات المعاد تقييمها سابقاً حيث يؤخذ إعادة التقييم إلى الإيرادات الشاملة الأخرى. في هذه الحالة، يسجل انخفاض القيمة أيضاً في بيان الدخل الشامل حتى مبلغ أي إعادة تقييم سابقة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، تقوم الشركة بتقييم المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. ويتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن العكس محدد بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده ولا القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها، بالصافي بعد الاستهلاك، فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل ما لم يتم إدراج الأصل بالمبلغ المعاد تقييمه، وفي هذه الحالة، يتم معاملة العكس كزيادة في إعادة التقييم.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية - التحقق المبدئي والقياس اللاحق
إن الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لشركة ما.

(أ) الموجودات المالية

التحقق المبدئي والقياس اللاحق

إن الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لشركة ما.

يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كـ "موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "موجودات مالية متاحة للبيع" أو "مبنيين"، حسبما هو ملائم. تحدد الشركة تصنيف الموجودات المالية عند التحقق المبدئي.

يتم تسجيل كافة الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المتعلقة بحيازة أصل مالي، باستثناء في حالة الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الأصل ضمن النطاق الزمني المحدد عموماً من خلال اللوائح أو الأعراف السائدة في السوق (المتاجرة بالطريقة الاعتيادية) يتم تحققها في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة ببيع أو شراء الأصل.

تصنف الشركة موجوداتها المالية كـ "موجودات مالية متاحة للبيع" و "مبنيين" و "أرصدة لدى البنوك والنقد".

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

موجودات مالية متاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع هي موجودات مالية غير مشتقة والتي تم حيازتها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة، وقد يتم بيعها لتلبية الحاجة للسيولة أو نتيجة للتغيرات في معدلات الأرباح أو أسعار الأسهم.

بعد التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر في الإيرادات الشاملة الأخرى حتى يتم عدم تحقق الاستثمار أو حتى يتحدد بأن الاستثمار قد انخفضت قيمته، حيث يتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن نتائج السنة. وتسجل الموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها بالتكلفة ناقص خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

المبنيين

تسجل الأرصدة المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي ناقصاً مخصص لقاء أي مبالغ غير قابلة للتحصيل. يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل امراً غير محتمل. ويتم شطب الديون المعنومة عندما لا يوجد أي احتمال لاستردادها.

النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المعادل من الأرصدة لدى البنوك والنقد بالصافي بعد الحسابات المكشوفة القائمة لدى البنوك.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية - التحقق المبدئي والقياس اللاحق وعدم التحقق (تتمة)

(أ) الموجودات المالية (تتمة)

عدم تحقق الموجودات المالية

لا يتم تحقق الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة أو ما ينطبق عليه ذلك) عندما:

- ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- تقوم الشركة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"، وإما (أ) تقوم الشركة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكن فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم الشركة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو الدخول في ترتيبات القبض والدفع ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولم تفقد السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار الشركة في السيطرة على الأصل. في هذه الحالة، تقوم الشركة أيضاً بتسجيل الالتزام ذي الصلة. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها الشركة.

يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي قد ينبغي على الشركة سداذه أيهما أقل.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً على أن أصل مالي محدد أو مجموعة موجودات قد انخفضت قيمتها. تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية فقط إذا كان هناك دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة نتيجة وقوع حدث أو أحداث بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) وأن يكون لحدث الخسارة تأثيراً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن تقديره بصورة موثوق منها.

في حالة وجود هذا المؤشر، يتم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتحدد انخفاض القيمة كما يلي:

- (أ) بالنسبة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة ناقصاً أي خسارة انخفاض في القيمة تم تسجيلها سابقاً في بيان الدخل؛
- (ب) بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة وفقاً لمعدل العائد الحالي في السوق لأصل مالي مماثل؛ أو
- (ج) بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة المحققة في السنوات السابقة عند ظهور مؤشر على أن خسائر انخفاض قيمة الأصل المالي لم تعد موجودة أو قد انخفضت ويمكن ربط الانخفاض بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تحقق انخفاض القيمة.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قامت الشركة بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استناداً إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية - التحقق المبدئي والقياس اللاحق (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم الشركة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن استثمار أو مجموعة استثمارات قد تعرضت لانخفاض في القيمة. بالنسبة للاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع، يمكن أن يتضمن الدليل الموضوعي انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة للاستثمار دون تكلفته. يتم تقييم الانخفاض "الكبير" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"المتواصل" مقابل الفترة التي تنخفض فيها القيمة العادلة دون التكلفة الأصلية. وإذا ما توفر أي دليل على انخفاض القيمة، يتم شطب الخسائر المتراكمة - المقاسة بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أية خسائر من انخفاض قيمة هذا الاستثمار مدرجة سابقاً في بيان الدخل - من الإيرادات الشاملة الأخرى مع إدراجها في بيان الدخل. إن خسائر انخفاض القيمة من الاستثمارات في أسهم لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل، وتدرج الزيادات في القيمة العادلة بعد انخفاض القيمة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى.

(ب) المطلوبات المالية

التحقق المبدئي والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كـ "مطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "قروض وسلف"، متى كان ذلك مناسباً. تحدد الشركة تصنيف المطلوبات المالية عند التحقق المبدئي.

يتم تسجيل كافة المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة وفي حالة القروض والسلف بالصافي بعد تكاليف المعاملة المتعلقة بها مباشرة.

تتضمن المطلوبات المالية للشركة الأرصدة الدائنة والمصروفات المستحقة كما في تاريخ التقارير المالية.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كما يلي:

دائنون ومصروفات مستحقة

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ سيتم دفعها في المستقبل لقاء بضائع أو خدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أو لم تصدر.

عدم تحقق المطلوبات المالية

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعزم تحقق للالتزام الأصلي وتحقيق للالتزام جديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل.

مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون للشركة حق قانوني حالي ملزم بمقاصة المبالغ المحققة وتتنوي الشركة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين لاحقاً، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
- المستوى 2: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل تأثيراً جوهرياً على قياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون بها أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل تأثيراً جوهرياً على قياس القيمة العادلة ملحوظاً.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية بالقيمة العادلة على أساس متكرر، تحدد الشركة ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير مالية.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قامت الشركة بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استناداً إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

المطلوبات الطارئة

لا يتم إدراج المطلوبات الطارئة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موازٍ تتضمن منافع اقتصادية إلى خارج الشركة مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات الطارئة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية محتملاً.

العملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لأسعار الصرف السائدة للعملة الرئيسية في تاريخ المعاملة. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المدرجة بالعملات الأجنبية إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة إلى بيان الدخل.

يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. تحول البنود غير النقدية التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ تحديد القيمة العادلة.

تعامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تحويل البنود غير النقدية وفقاً لتحقيق الأرباح أو الخسائر عند التغير في القيمة العادلة للبند (أي فروق التحويل على البنود التي يتم تحقيق أرباح أو خسائر قيمتها العادلة في بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل تدرج أيضاً في بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل، على التوالي).

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب الشركة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين وفقاً لقانون العمل الكويتي. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادة إلى الراتب النهائي للموظف وطول فترة الخدمة ويخضع لإتمام الحد الأدنى من فترة الخدمة وفقاً لقانون العمل ذي الصلة وعقود الموظفين. تستحق التكاليف المتوقعة لهذه المزايا على مدى فترة التوظيف. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل الرصيد المستحق لكل موظف نتيجة لإنهاء خدمته في تاريخ التقارير المالية.

بالنسبة لموظفيها الكويتيين، تقوم الشركة بتقديم اشتراكات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتحتسب كنسبة من مرتبات الموظفين، إن التزامات الشركة محددة بتلك الاشتراكات وتسجل كمصروفات عند استحقاقها.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو استدلاي) ناتج من حدث وقع في الماضي ويكون من المحتمل أن تظهر الحاجة إلى تدفق موارد تتضمن منافع اقتصادية إلى الخارج لتسوية الالتزام ويمكن قياس مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها.

المطلوبات الطارئة

لا يتم إدراج المطلوبات الطارئة في بيان المركز المالي ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق الموارد المتضمنة لمنافع اقتصادية إلى خارج الشركة مستبعداً.

3.5 الأحكام والافتراضات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية للشركة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة، والإفصاح عن المطلوبات الطارئة. لكن عدم التأكد من هذه الافتراضات و التقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات مادية في القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في فترات مستقبلية.

الأحكام

عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام الهامة التالية التي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

تصنيف الأدوات المالية

يتم اتخاذ قرارات لتصنيف الأدوات المالية بناءً على نية الإدارة عند الحيابة. تتخذ الإدارة قراراً عند حيابة أداة مالية ما إذا كان يجب تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو كماتحة للبيع.

إن تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يعتمد على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الأدوات المالية. عندما يمكن قياس القيمة العادلة بسهولة وبصورة موثوق فيها ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة كجزء من الأرباح أو الخسائر في حسابات الإدارة، يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تصنف الشركة كافة الأدوات المالية الأخرى كماتحة للبيع.

التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل جوهرى على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة. اعتمدت الشركة في وضع هذه التقديرات والافتراضات على المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية. إلا أن الظروف القائمة والافتراضات حول التطورات المستقبلية قد تتغير نتيجة لتغيرات السوق أو لظروف خارجة عن إرادة الشركة. تنعكس هذه التغيرات على الافتراضات عند ظهورها.

الاعمار الانتاجية للعقار والمعدات

تحدد إدارة الشركة الاعمار الانتاجية المقدره للعقار والمعدات لغرض احتساب الاستهلاك. يتحدد هذا التقدير بعد مراعاة الاستخدام المتوقع للأصل وعوامل التآكل الطبيعية. تراجع الادارة القيمة التخريبية والاعمار الانتاجية على اساس سنوي، ويتم تعديل مخصص الاستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الادارة ان الاعمار الانتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

3 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.5 الأحكام والافتراضات والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

التقديرات والافتراضات (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

تتعامل الشركة مع الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها عندما يكون هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة أقل من تكلفتها أو عندما يظهر دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. ان تحديد ما اذا كان الانخفاض "كبير" أو "متواصل" يتطلب أحكام وافتراضات جوهرية.

انخفاض قيمة البضاعة

تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. عندما تصبح البضاعة قديمة أو متقادمة يتم تقدير صافي قيمتها الممكن تحقيقها. يتم هذا التقدير بالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية على أساس إفرادي. يتم تقييم المبالغ غير الجوهرية، ولكن القديمة أو المتقادمة، وذلك بصورة مجمعة ويتم تطبيق مخصص تبعاً لنوع البضاعة ودرجة القدم أو التقادم استناداً إلى الخبرة التاريخية.

تقوم الإدارة بتقييم صافي القيمة الممكن تحقيقها للبضاعة مع مراعاة الدليل الموثوق به المتوفر في تاريخ كل تقارير مالية. قد يتأثر التحقق المستقبلي لهذه البضاعة بالتكنولوجيا المستقبلية أو التغيرات الأخرى في السوق التي قد تقلل من أسعار البيع المستقبلية. يدرج أي فرق بين القيم الدفترية والمبالغ المتوقعة تحقيقها في المستقبل كخسارة انخفاض في القيمة في بيان الدخل.

انخفاض قيمة النعم المدينة

يتم تقدير المبلغ الممكن تحصيله من الأرصدة المدينة عندما يعد تحصيل كافة المبالغ بالكامل أمراً غير محتمل. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية، يتم هذا التقدير على أساس إفرادي. يتم بصورة مجمعة تقييم المبالغ غير الجوهرية والتي مر تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم تطبيق مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

4 عقار ومعدات

كما هو مبين في إيضاح 2، في حالة عدم قدرة الشركة على الاستمرار في متابعة عملياتها في المستقبل القريب، قد تكون غير قادرة على استرداد القيمة الدفترية للعقار والمعدات من الاستخدام المستمر. وبناءً عليه، قد يكون من الضروري إجراء تعديلات تعكس الوضع وهو أن العقار والمعدات الخاصة بالشركة بمبلغ 3,767,190 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 3,971,204 دينار كويتي) بحاجة للتحقق خارج المسار الطبيعي للأعمال وبمبالغ قد تختلف بصورة جوهرية عن المبالغ المسجلة بها حالياً في بيان المركز المالي.

كما في 31 ديسمبر 2014، يتضمن العقار والمعدات مبنى بتكلفة تاريخية بمبلغ 2,663,085 دينار كويتي ومبلغ معاد تقييمه بقيمة 3,900,000 دينار كويتي. تم تسجيل فائض إعادة تقييم ذي صلة (إيضاح 7) بمبلغ 1,195,685 دينار كويتي، بالصافي بعد تعديل الاستهلاك بمبلغ 41,230 دينار كويتي ضمن حقوق الملكية.

شركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

في 31 ديسمبر 2015

4 عقار ومعدات (تقنة)

التكلفة:

كما في 1 يناير 2015

كما في 31 ديسمبر 2015

الاستهلاك:

كما في 1 يناير 2015
المحمل للسنة

كما في 31 ديسمبر 2015

صافي القيمة الدفترية:

كما في 31 ديسمبر 2015

المجموع دينار كويتي	قاعات انتظار ومكاتب المطار دينار كويتي	أثاث ومعدات دينار كويتي	سيارات دينار كويتي	أجهزة حاسب آلي دينار كويتي	أثاث وتركيبات دينار كويتي	مباني مكاتب دينار كويتي
6,508,672	400,625	390,312	17,780	1,489,033	310,922	3,900,000
6,508,672	400,625	390,312	17,780	1,489,033	310,922	3,900,000
2,537,468	397,253	333,938	17,707	1,302,241	280,305	206,024
204,014	3,367	19,372	73	17,441	30,607	133,154
2,741,482	400,620	353,310	17,780	1,319,682	310,912	339,178
3,767,190	5	37,002	-	169,351	10	3,560,822

شركة الخطوط الجوية الوطنية الكويتية ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمير 2015 في

4 عطار ومعدّات (تتمة)

قاعات انتظار ومكاتب المطار ميناء كويتي	أقوات ومعدات	سيارات	أجهزة حاسب آلي	إثاث وتركيبات	مباني مكاتب		
6,508,672	400,625	390,312	17,780	1,489,033	310,922	3,900,000	كما في 1 يناير 2014
6,508,672	400,625	390,312	17,780	1,489,033	310,922	3,900,000	كما في 31 ديسمبر 2014
1,902,938	257,453	237,528	12,498	991,348	198,087	206,024	كما في 1 يناير 2014
634,530	139,800	96,410	5,209	310,893	82,218	-	المحمل للسنة
2,537,468	397,253	333,938	17,707	1,302,241	280,305	206,024	كما في 31 ديسمبر 2014
3,971,204	3,372	56,374	73	186,792	30,617	3,693,976	صافي القيمة الدفترية: كما في 31 ديسمبر 2014

5 موجودات مالية متاحة للبيع

تمثل الموجودات المالية المتاحة للبيع استثمار الشركة في أسهم غير مسعرة مدرجة بالتكلفة نتيجة عدم توافر أسعار معلنة في السوق لها أو أي قياسات أخرى موثوق فيها لقيمتها العادلة. لا يوجد سوق نشط لهذه الموجودات المالية. إلا أن الإدارة لم تتمكن من إجراء مراجعة تفصيلية لهذا الاستثمار في تاريخ التقارير المالية لتقييم ما إذا كان قد حدث انخفاض في قيمته أم لا ولم يتم تحديد خسارة انخفاض في القيمة (2014: لا شيء دينار كويتي) نظراً لعدم توفر القيمة العادلة للاستثمار.

6 مدينون ومدفوعات مقدماً

2015 دينار كويتي	2014 دينار كويتي	
62,743	8,432	دفعات مقدماً
22,917	22,917	تأمينات مستردة
650	-	إيجار مدفوع مقدماً
<u>86,310</u>	<u>31,349</u>	

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، قامت إدارة الشركة بمراجعة الأرصدة المدينة لتحديد قابليتها للتحويل والشطب بمبلغ لا شيء دينار كويتي (2014: 288,512 دينار كويتي) حيث إن تحصيل هذا المبلغ لم يعد محتملاً ولن يتم استرداده في المستقبل.

7 حقوق الملكية

(أ) رأس المال

2015		2014	
أسهم بقيمة 100 فلس للسهم	مصرح به	أسهم بقيمة 100 فلس للسهم	مصر وممدفوع بالكامل نقدًا
دينار كويتي	أسهم	دينار كويتي	أسهم
<u>240,000,000</u>	<u>24,000,000</u>	<u>240,000,000</u>	<u>100,000,000</u>
			<u>10,000,000</u>

كما هو موضح في إيضاح 2، في 10 يونيو 2014، تم انعقاد الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة وقررت زيادة رأس مال الشركة من 10,000,000 دينار كويتي إلى 24,000,000 دينار كويتي من خلال عرض عدد 140,000,000 سهم إضافي إما على المساهمين الحاليين بالشركة أو مساهمين استراتيجيين جدد، وقامت بتفويض مجلس إدارة الشركة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة. في 2015، أبدى المساهمين الحاليين ومساهم جديد رغبتهم في الاستثمار بمبلغ 3,595,176 دينار كويتي بما يمثل 26.19% من الزيادة المخطط لها. لاحقاً لنهاية السنة، في 6 يناير 2016، طلب المستثمر الذي كان لديه رغبة في الاستثمار بمبلغ 3,500,000 دينار كويتي إلغاء اكتتابه تاركاً مبلغ 95,176 دينار كويتي فقط بما يمثل أقل من 1% من الزيادة المخطط لها. مما أدى إلى إلغاء الزيادة في رأس المال في 11 يناير 2016 وبالتالي مطالبة الإدارة بعقد جمعية عمومية غير عادية لتخفيض الأسهم المصرح بها إلى 10,000,000 دينار كويتي.

7 حقوق الملكية (تتمة)

ب) الاحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، ينبغي تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي القانوني. لم يتم إجراء هذا التحويل خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014 نظراً لوجود خسائر متراكمة لدى الشركة في هذه التواريخ.

يجوز للشركة أن تقرر وقف هذه التحويلات السنوية عندما يعادل رصيد الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع.

ج) فائض إعادة التقييم

يمثل زيادة القيمة العادلة عن التكلفة عند إعادة تقييم المبنى ضمن عقار ومعدات. ان الاحتياطي غير متاح للتوزيع على المساهمين بالشركة وسوف يتم تحويله الى الارباح المحتفظ بها عند بيع المبنى.

8 دائنون ومصرفات مستحقة

2014 دينار كويتي	2015 دينار كويتي	
2,591,786	2,591,786	المستحق لمقاولين وموردين
222,399	222,399	محتجزات
1,203,123	1,259,388	مصرفات مستحقة
284,329	284,329	دائنو موظفين
419,293	433,154	مطلوبات أخرى
<u>4,720,930</u>	<u>4,791,056</u>	

كما هو مبين في إيضاح 10، قام أحد مؤجري الطائرات برفع دعاوى قانونية بإجمالي مبلغ 3,424,913 دينار كويتي ضد الشركة لاسترداد مستحقاته. ونظراً لوجود عدم تأكد حول النتائج النهائية لهذه الدعوى وغيرها من الدعاوى القانونية، لم تقم إدارة الشركة بتحديد تأثير هذه الدعوى القانونية على البيانات المالية للشركة. إن أي مخصص مسجل سوف يكون له تأثيراً تبعياً على المركز المالي للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

9 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تمت مع المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين للشركة وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها أو يستطيعون ممارسة سيطرة أو تأثيراً ملموساً عليها والتي دخلت فيها الشركة ضمن سياق أعمالها الطبيعي. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل مجلس إدارة الشركة.

كما في 31 ديسمبر 2015، كان النقد بالصندوق المدرج في بيان المركز المالي بمبلغ 11,198 دينار كويتي لدى رئيس مجلس الإدارة ولم يتم إدراج أي معاملات مع أطراف ذات علاقة في بيان الدخل للسنوات المنتهية بذلك التاريخ. في 31 ديسمبر 2014، لم يكن هناك أرصدة لدى أطراف ذات علاقة مدرجة في بيان المركز المالي ولم يكن هناك أي تعاملات مع أطراف ذات علاقة مدرجة في بيان الدخل للسنوات المنتهية بذلك التاريخ.

مكافآت موظفي الإدارة العليا

خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014، لم يكن هناك أية مكافآت لموظفي الإدارة العليا.

10 مطلوبات طارئة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، قام أحد مؤجري الطائرات برفع دعاوى قانونية بإجمالي مبلغ 3,424,913 دينار كويتي ضد الشركة وذلك لاسترداد مستحققاته. إن النتائج النهائية للدعاوى القانونية لا يمكن تحديدها حالياً، ولذلك لم يتم احتساب مخصص لها في البيانات المالية. إن أي مخصص مسجل سوف يكون له تأثيراً تبعياً على المركز المالي للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. هذا وقد خسرت الشركة إحدى هذه الدعاوى خلال عام 2015 وقام بالظعن عليها.

إن الشركة لديها قضايا قانونية أخرى ونظراً لعدم التأكد من النتائج النهائية للقضايا القانونية، لم تقم إدارة الشركة بتحديد تأثير هذه الدعاوى القانونية على البيانات المالية للشركة. إن أي مخصص مسجل سوف يكون له تأثيراً تبعياً على المركز المالي للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

11 إدارة المخاطر المالية

تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة الشركة ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار الشركة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالشركة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به داخل الشركة. تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. ينقسم النوع الأخير إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات ومخاطر أسعار الأسهم. كما تتعرض الشركة لمخاطر التشغيل. إن عملية مراقبة المخاطر المستقلة لا تتضمن مخاطر الأعمال مثل التغيرات في بيئة التكنولوجيا والصناعة. يتم مراقبة هذا النوع من المخاطر من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي لدى الشركة.

11.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يعجز أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد طرف آخر لخسارة مالية. تسعى الشركة للحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود ائتمانية للعملاء / المستأجرين الأفراد ومراقبة أرصدة المدينين القائمة والحد من المعاملات مع أطراف مقابلة بعينها.

فيما يلي الموجودات المالية للشركة التي تتعرض لمخاطر الائتمان:

2015 دينار كويتي	2014 دينار كويتي	
86,310	31,349	مديون ومدفوعات مقدماً
2,634	112,932	أرصدة لدى البنوك (باستثناء النقد في الصندوق)
976,194	1,031,531	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

11.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الشركة لصعوبات في توفير الأموال لتلبية التزاماتها المرتبطة بالادوات المالية. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2 فيما يتعلق بمشاكل السيولة في الشركة.

كما في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014، تستحق مطلوبات الشركة، استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصوصة، خلال سنة واحدة من تاريخ التقارير المالية.

كما هو مفصّل عنه في إيضاح 2، تعتمد قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية على توفير أموال إضافية من خلال زيادة رأس المال إما عن طريق المساهمين الحاليين بالشركة أو المساهمين الاستراتيجيين الجدد وتأمين قروض إضافية. وبالتالي، في حالة عدم قدرة الشركة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية فإن استحقاق مطلوبات الشركة سوف يتغير.